مجلة تكريت للعلوم السياسية

اسم المقال: تأثير العامل الامني في السياسة الخارجية العراقية منذ العام 2003
اسم الكاتب: أ.م.د. مصطفى ابراهيم سلمان الشمري
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7775
تاريخ الاسترداد: 2026/06/08 20:22 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

: https://doi.org/10.25130/tjfps.v3i25.361

TJFPS

ISSUE 25

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

تأثير العامل الامني في السياسة الخارجية العراقية منذ العام 2003

"The impact of the security factor on Iraqi foreign policy since 2003"

Assistant Professor Dr. Mustafa Ibrahim Salman [a]
[a] Center for Strategic and International Studies / University of Baghdad

أ. م. د. مصطفى ابراهيم سلمان الشمري [a] *
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية / جامعة بغداد [a]

Article info.

Article history:
- Received 22.6.2021
- Accepted 20.7.2021
- Available online 30.9.2021

Keywords:
- security
- foreign policy
-Iraq

©2021. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: The issue of security is one of the very influential factors in the policy of any country, whether at the internal or external levels. Since 2003, Iraq has suffered from various security threats, perhaps the most prominent of which are terrorism, border security, societal tensions and economic deterioration, which provoked reactions that took the form of popular protests, and have affected These threats directly affect the nature of Iraq's regional and international relations.
At the regional level, the security dimension was present in Iraq's policy towards Turkey, especially since the Turkish military interventions in northern Iraq to pursue the Kurdistan Workers' Party (PKK) have provoked recurring political crises between Iraq and Turkey, and the security factor in turn affected Iraq's policy towards Iran, and the security reality and the importance of Iraq The strategy turns it into an arena of intersection of wills, competition for regional interests, and consolidation of influence in the Middle East, especially between Turkey and Iran .The security factor, in turn, directly affected Iraq's foreign policy, especially towards influential international powers, led by the United States. Security cooperation between Iraq and the United States was framed by a joint security agreement.

*Corresponding Author: Assist. Prof. Dr. Mustafa Ibrahim Salman, E-Mail: dr.mustafa@cis.uobaghdad.edu.iq,Tel:xxx, Affiliation: Center for Strategic and International Studies / University of Baghdad

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
الاستلام: 6\5\2021
القبول: 27\7\2021
النشر :30\9\2021

الكلمات المفتاحية:
- الامن
-السياسة الخارجية
- العراق

الخلاصة : تعد مسألة الامن من العوامل المؤثرة جدًا في سياسة أية دولة سواء على الصعيد الداخلي او الخارجي . وعانى العراق منذ العام 2003 من تهديدات امنية متنوعة لعل أبرزها الارهاب، وامن الحدود، والتوترات المجتمعية والتدهور الاقتصادي، مما اثار ردود افعال اتخذت شكل احتجاجات شعبية، وقد اثرت هذه التهديدات بشكل مباشر على طبيعة علاقات العراق الاقليمية والدولية.

فعلى الصعيد الاقليمي كان البعد الامني حاضر في سياسة العراق تجاه تركيا لاسيما وان التدخلات العسكرية التركية في شمال العراق لمطارة حزب العمال الكردستاني قد اثارت أزمات سياسية متكررة بين العراق وتركيا، كما اثر العامل الامني بدوره في سياسة العراق تجاه ايران، وقد افضى الواقع الامني وأهمية العراق الاستراتيجية الى تحوله الى ساحة تقاطع ارادات وتنافس للمصالح الإقليمية وتعزيز النفوذ في منطقة الشرق الأوسط لاسيما بين تركيا وايران.

كما ان العامل الامني اثر بدوره بشكل مباشر في سياسة العراق الخارجية لاسيما تجاه القوى الدولية المؤثرة وعلى رأسها الولايات المتحدة، وقد تم تأطير التعاون الامني بين العراق والولايات المتحدة باتفاقية امنية مشتركة، فضلاً عن ذلك أسهم العامل الامني بدوره في سياسة العراق تجاه روسيا.

المقدمة:

شهد العراق عبر تاريخه المعاصر حروب كبيرة أثرت بشكل مباشر على امنه واستقراره، وقد فرض التغيير السياسي بالقوة على يد القوات الامريكية في العام 2003 تحديات جديدة على الامن والاستقرار في العراق، لاسيما وان الولايات المتحدة عملت على حل المؤسسات الامنية والعسكرية السابقة، بالوقت ذاته اخذت موجات العنف والارهاب تهدد حياة وسلامة العراقيين.

ويمكن تحديد التطورات الامنية في العراق منذ العام 2003 بمرحلتين اساسيتين الاولى تتمثل تحديدًا بين العام 2003 الى 2014، وفيها شهد العراق موجات ارهاب كثيرة وظهور فصائل مسلحة وعنف طائفي، وغيرها من التهديدات الامنية التي اثرت بشكل مباشر على امن واستقرار العراق وعلى سياسته الخارجية، والمرحلة الثانية منذ العام 2014 كون هذا العام مثل تحديًا بالغ الخطورة ذلك انه اقترن بدخول داعش الى العراق في حزيران 2014، وسيطرته على مساحات كبيرة من ارض العراق، كما انه اعلن من الموصل دولة خلافته المزعومة، وعلى الرغم من نجاح القوات العراقية من طرده غير ان بعض خلاياه ما زالت تقوم بأعمال ارهابية، ولا يقف الامر عند هذا الحد فقد عانى العراق من توترات مجتمعية وتراجع اقتصادي واضح

اثرت على حياة العراقيين مما ادى الى قيام تظاهرات في عدة مدن عراقية انطلقت في تشرين الاول 2019، ولا يمكن اغفال تحد امني اخر ألا وهو امن الحدود كونها تعاني بعض نقاط الضعف فكانت سببا في نشاط للارهابيين وشبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.وبطبيعة الحال فان التحديات الامنية الداخلية القت بظلالها على سياسة العراق الخارجية، ورغم الجهود الكبيرة التي بذلتها وزارة الخارجية العراقية، بيد ان الواقع الامني فرض نفسه كتحد مهم في طبيعة سياسة العراق الخارجية على الصعيد الاقليمي والدولي.

أهمية البحث:تكمن اهمية البحث في معرفة مدى تأثير الواقع الامني كعامل مؤثر في سياسة العراق الخارجية، لاسيما وان العراق عانى منذ العام 2003 من تحديات امنية كبيرة ومتنوعة شكلت بمجملها قيود على حركة سياسة العراق الخارجية.

اشكالية البحث:ينطلق البحث من اشكالية رئيسة مفادها ان الامن من المحددات الرئيسة في السياسة الخارجية لأية دولة، ويأتي العراق في المقدمة بحكم الواقع الامني الذي مر به منذ العام 2003، فقد عانى العراق من عمليات ارهابية عديدة الحقت ضررًا كبيرًا في الداخل وانعكست تداعياته على الخارج، واثرت بشكل مباشر في تقييد حركة السياسة الخارجية العراقية، وعليه فان هذه الإشكالية تطرح العديد من التساؤلات وهي:

1- ما تأثير التغيير السياسي بعد العام 2003 على الواقع الامني في العراق؟.
2- كيف اثرت التهديدات الامنية في السياسة الخارجية العراقية على الصعيد الاقليمي والدولي؟.
3- ما مدى تاثير العامل الامني في مستقبل سياسة العراق الخارجية؟.

فرضية البحث:يستند البحث على فرضية اساسية مفادها ان العراق منذ العام 2003 شهد تحديات امنية عدة، ابرزها الارهاب والجريمة المنظمة والفساد والتدخل الاقليمي والدولي، وجميعها شكلت عوامل ضغط على سياسة العراق الخارجية، على الرغم من الجهود الاستثنائية التي بذلتها وزارة الخارجية العراقية للتعامل مع جميع هذه التهديدات والتحديات الداخلية والخارجية.

منهجية البحث:اعتمد البحث على منهج التحليل النظمي، والمنهج الاستشرافي لمعرفة تأثير العامل الامني على مستقبل سياسة العراق الخارجية.

المطلب الاول: الواقع الامني في العراق منذ العام 2003

تعد مسألة الامن من اهم المحددات التي اثرت في سياسة العراق الخارجية، وذلك بسبب اعمال العنف المتنوعة والكثيرة التي رافقت التغيير السياسي في العراق منذ العام 2003، ويمكن ان نقسم الواقع الامني في العراق الى محورين هما:

أولاً- الواقع الامني في العراق للمدة 2003 – 2014:

عانى العراق من ثلاثة حروب مدمرة* انهكت الدولة وكل مؤسساتها، وبعد التغيير السياسي في العام 2003 لم تنجح القوات الامريكية بعد حلها للجيش العراقي ومؤسساته الامنية من تشكيل قوات امنية يعتمد عليها في توفير مستويات مقبولة من الأمن أو مكافحة الجريمة في ذلك الوقت، وكان من ابرز التحديات الامنية التي مر بها العراق هي بروز الانتماء الاثني والمذهبي بحيث أصبح المحرك الرئيس للمجتمع العراقي، فكان ذلك سببًا في انجرار العراق الى دوامة العنف الطائفي للمدة من 2005 – 2007 والتي رسخت حينها الولاء للطائفة او للمجموعة الاثنية، أكثر من الولاء للوطن مما اثر بشكل واضح في سياسة العراق داخليًا وخارجيًا، يُذكر ان قوات التحالف ولا سيما الامريكية واجهت ايضًا اعمال عنف متنوعة[1]. وقد وصف عالم السياسة الامريكي (لاري دايموند) السياسة الامريكية في العراق بعد العام 2003 بالقول " لقد ارتكبت أخطاء في كل منعطف تقريبًا "، كونها لم تنجح في اقامة عراق ديمقراطي ينعم بالسلام والاستقرار[2]. وعمومًا خلال هذه المدة اتسم الواقع الامني في العراق بكثرة العمليات الارهابية، وتدني عام في مستوى الامن، وتراجع ملحوظ في قدرة المؤسسة الامنية على بسط سيطرتها وتوفير الامن في مدن العراق، لاسيما وان العناصر الامنية كانت هي الاكثر استهدافها في العمليات الارهابية، فبحسب التقارير الدولية ان عدد شهداء المؤسسة الامنية للمدة من 2003 – 2011 بلغ قرابة (9091) الف شهيد، ولعل ما زاد من تعقيد الواقع الامني خلال هذه المدة هي انتشار الفصائل المسلحة، وهذا ادى بالنتيجة الى ضعف واضح في

* يقصد بها حرب الخليج الاولى (1980 – 1988)، وحرب الخليج الثانية 1991، وحرب الخليج الثالثة 2003 والتي انتهت باحتلال العراق.

(1) **Bertelsmann Annual Report 2008**, BTI 2008: Iraq Country Report, (Germany: Gütersloh, Bertelsmann Stiftung, 2009), p.p. 2 , 4.

(2) Daniel Byman, An Autopsy of the Iraq Debacle: Policy Failure or Bridge Too Far?, **Security Studies** (England: Taylor & Francis Group, Vol. 17, No. 4, 2008), p. 601.

العملية السياسية، وعائق اساس امام سياسة العراق الداخلية والخارجية، واصبح واضحًا ان تحسن الوضع الامني هو السبيل الرئيس لانهاء اغلب المشكلات التي يعاني منها العراق[3].

ومن الجدير بالذكر ان انسحاب القوات الامريكية من العراق في 18/كانون الاول/2011، قد وضع القوات العراقية امام تحدٍ صعب، بسبب قلة كفاءتها وانتشار السلاح وتفشي العنف وغيرها [4]. وقد مكن هذا الواقع بعض العشائر والاحزاب المتنفذة من امتلاك قوة مسلحة كبيرة خارج سيطرة الحكومة العراقية ولها القدرة على القيام باعمال عنف تهدد الامن والاستقرار[5].

ولابد من التأكيد على قضية مهمة وهي ان السياسة الخارجية العراقية خلال هذه المرحلة تأثرت بمسألتين **الاولى** ان الولايات المتحدة عملت على تقييد حركة هذه السياسة لاسيما خلال مرحلة الاحتلال المباشر بعدما كانت تاريخيًا عاملاً بالغ الأهمية في السياسة الإقليمية والدولية، **والثانية** ان السياسة الخارجية العراقية وأطرها تأثرت بجهود اعادة بناء الوزارات ومؤسسات الدولة لاسيما بعد الدمار الذي لحق بمعظم هذه مؤسسات، وخروج الكثير من كفاءات العراق، ومع ذلك حققت وزارة الخارجية العراقية نجاحًا أكبر مقارنة بباقي مؤسسات الدولة العراقية، كونها لم تخضع لفصيل سياسي معين، كما نجحت في إعادة التواصل مع المجتمع الدولي من خلال تعيين دبلوماسيين بتفويض واضح وهو تعزيز أجندة سياسة خارجية محايدة وبعيدة عن الصراعات مع الدول الأخرى، وقد عبر وزير خارجية العراق الاسبق (هوشيار زيباري) عن واقع حال السياسة الخارجية العراقية انذاك قائلا: "ان القضية الأساسية بالنسبة لنا بعد عام 2003 كانت استعادة سيادتنا"، وذلك بالعمل على تحرير العراق من العديد من الالتزامات والتعويضات والعقوبات المفروضة عليه بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وتبني التفاوض لانهاء الاحتلال الامريكي، وتجنب الانجرار إلى أي صراع إقليمي، وقد نجحت وزارة الخارجية العراقية في مهامها كونها الصانع الرئيس للسياسة الخارجية مما جعلها تحظى بالتأييد من قبل جميع القوى السياسية[6].

---

[3] عائشة بن زغدة، **اثر التدخل الخارجي في استقرار الانظمة العربية دراسة حالة النظام العراقي بعد التدخل الامريكي سنة 2003**، اطروحة دكتوراه، (الجزائر: جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019)، ص ص 257 – 260.

[4] للمزيد ينظر **التقرير الاستراتيجي العربي 2011 – 2012** (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2013)، ص ص 168 – 169.

[5] David C. Gompert, Terrence K. Kelly, Jessica Watkins, **Security in Iraq A Framework for Analyzing Emerging Threats as U.S. Forces Leave** (California: National Defense Research Institute RAND, 2010), P. 11.

[6] Jane Kinninmont and Omar Sirri and Gareth Stansfield, Iraq's Foreign Policy, Ten Years On, In Book **Iraq Ten Years On** (London: Chatham House, 2013), p.p. 37 – 40.

ثانيًا- الواقع الأمني في العراق منذ العام 2014:

من المهم التأكيد على قضية اساسية ألا وهي ان العراق يعاني من تهديدات امنية عدة وهي لا تنحصر بهذه المدة فقط، وانما تعود الى المراحل السابقة من تاريخ العراق المعاصر، بيد ان الواقع الامني في العراق شهد خلال هذه المدة تحديات عدة شكلت بمجملها تحديات خطرة اثرت على العراق سواء على الصعيد الداخلي او الخارجي، ويأتي في مقدمة هذه التحديات داعش الارهابي ودخوله الى العراق واحتلاله قرابة ثلث مساحته، والتوترات المجتمعية والتراجع الاقتصادي، وتزايد خطر العشائر المسلحة، والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وغيرها، وعلى الرغم ان بعض هذه التهديدات ذات طبيعة داخلية غير ان انعكاساتها الاقليمية والدولية لا تقل خطورة على أمن العراق ومستقبله السياسي.

وعمومًا سيتم التركيز على ابرز التهديدات الامنية المعاصرة التي لها تأثير في داخل العراق وسياسته الخارجية وهي:

1- الارهاب:من اهم التهديدات على امن واستقرار العراق هي وجود خلايا لداعش الارهابي، فعلى الرغم من الانتصار على الارهاب الداعشي في العام 2017، بيد ان هناك بعض الخلايا تقوم باعمال عنف تهدد امن واستقرار العراق، إذ نفذت هذه الخلايا عمليات اغتيال ضد المؤسسة الامنية ووجهاء محليين لا سيما في محافظات نينوى والأنبار وديالى وكركوك وصلاح الدين، ووفقا لتقرير صادر من وزارة الداخلية العراقية ان داعش نفذ (844) عملية ارهابية راح ضحيتها (534) مدنيًا وجرح أكثر من (1121) في العام 2019 [(7)].

ولعل خطورة التنظيمات الارهابية تكمن ان تاريخ الحرب على الارهاب يكشف عن حقيقة مهمة وهي انها تحولت الى تنظيمات أخرى بأسماء جديدة، فعلى سبيل المثال تغير اسم تهديد الارهاب في العراق من القاعدة إلى داعش، مما يعني استمرار جوهر الارهاب ولكن باسماء تنظيمات جديدة، وهذا يفرض تحدي اخر وهو ان محاربة الارهاب لا تقتصر فقط على العمل العسكري، وانما تتطلب التعامل مع مجموعة واسعة من التحديات، فالانتصارات التي تحققت على الارهاب لم تقضِ على الإرهاب، فما زال الارهابيون لديهم القدرة

[(7)] U.S. Report: ISIS and Al Qaeda Threats in 2019, Washington: Wilson Center, June 30, 2020. https://www.wilsoncenter.org/article/us-report-isis-and-al-qaeda-threats-2019

على استخدام الانترنت ووسائل الإعلام كادوات في كسب العناصر وتنفيذ عملياتهم، وما زاد من خطورة الارهاب انه لم يعد محصور بدولة معينة بل اصبح عابرًا للحدود الوطنية[8].

الى جانب ذلك فان داعش عمل على استغلال أي فراغ امني للقيام بعملياته الارهابية، ومنها استغلاله جائحة كوفيد 19 او فيروس كورونا وانشغال القوى الامنية به للقيام بعملياته، وهذا يفرض تحد اخر بانه في حالة تراجع العمليات العسكرية ضده قد تدفع خلاياه الى كسب موطئ قدم يساعدها على تنفيذ هجماتها، علاوة على ذلك انه بسبب قيود حظر التجوال على السفر والتنقل التي فرضت كاجراءت وقاية من الجائحة سهلت على داعش التعرف على المسؤولين المعفيين من قيود السفر وحظر التجوال مما جعلهم اهداف اكثر وضوحًا لهم، وهذا ما اكدته قوة المهام المشتركة الخاصة بعملية العزم الصلب* وبحسب الخبير الاستراتيجي الامريكي (انتوني كوردسمان) بانه " اذا لم تتم معالجة الأسباب الجذرية لانتشار داعش مثل الحوكمة غير الفعالة وتقديم الخدمات، ونقص الفرص الاقتصادية، والانقسام الطائفي فإن التنظيم سيستمر في التجدد"، والملاحظ ان معظم التقارير الامنية الامريكية والغربية تؤكد بان داعش الارهابي سيظل تهديدًا وجوديًا في العراق وسوريا في المستقبل المنظور، وانه سيستغل تقليص قوات التحالف في العراق لإعادة تأسيس نفسه من جديد، وفي هذا الخصوص أكد الجنرال (كينيث ماكنزي) قائد القيادة المركزية الأمريكية في 10/حزيران/2020 " إن تهديد داعش في العراق وسوريا لن يزول"، وفي السياق ذاته اعلنت وزارة الخارجية الامريكية " أن السكان في كل من العراق وسوريا يواجهون معدلات بطالة عالية، وانعدام الأمن، ونزوح، وأزمات إنسانية، وفشل في توفير الخدمات الأساسية، وإن هذه التحديات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية في العراق وسوريا ستترك المدنيين العاديين عرضة للتجنيد من قبل داعش والمتطرفين الآخرين" [9].

وعلى هذا الاساس احتل العراق وفق **مؤشر الارهاب العالمي للعام 2020** المرتبة الثانية عالميًا من حيث الهجمات الارهابية من اصل (163) دولة شملها المؤشر، كما وثق المؤشر بان داعش الارهابي ينشط في (27) دولة على صعيد العالم مما يدل على مدى خطورته، غير ان المؤشر اكد بان الهزيمة شبه الكاملة له

---

[8] Anthony H. Cordesman, **The Real World Capabilities of ISIS: The Threat Continues** (Washington: Center for Strategic and International Studies CSIS, September 9, 2020), p.p. 2 – 3.

* عملية العزم الصلب أو الحل المتأصل هي أسم قوة العسكرية، وتقود عملياتها الولايات المتحدة بمساندة من حلفاء لها ضد تنظيم داعش الارهابي في العراق وسوريا، وبدأت مهامها منذ العام 2014. ينظر:

Department of Defense Office of Inspector General, **Operation Inherent Resolve: Lead Inspector General report to the United States Congress**, Washington, June 2021, p. 11.

[9] Anthony H. Cordesman, op. cit., p.p. 4 – 5.

في العراق نتيجة عمليات مكافحة الإرهاب الناجحة قد اسهمت في انخفاض عملياته الارهابية والوفيات الناتجة عنه الى ما نسبته (95 %) في العام 2019، منذ أوج عملياته في العام 2014، غير ان ذلك لا ينفِ حقيقة وهي ان داعش الارهابي ما يزال يمثل تهديدًا كبيرًا في العراق[10].

وعليه يتضح ان الارهاب شكل قيدًا كبيرًا على حركة السياسة الخارجية العراقية، واثر فيها بشكل كبير، كما انه السبب الرئيس وراء انضمام العراق الى بعض الاتفاقات الامنية الاقليمية والدولية المعنية بمكافحة الارهاب، فضلاً عن انضمام العراق الى التحالف الدولي لمحاربة الارهاب، وكذلك السبب وراء تشكيل التحالف الرباعي الذي ضم العراق وروسيا وايران وسوريا الذي أسس المركز الرباعي الأمني ومقره وزارة الدفاع العراقية لتنسيق جهودهم الامنية لمكافحة الارهاب.

2- التوترات المجتمعية وضعف الاقتصاد:

أسهمت التوترات المجتمعية وتردي الواقع الاقتصادي بدورهما في ضعف الامن وزعزعة الاستقرار الداخلي في العراق، فالملاحظ انه في السنوات الاخيرة برزت ظاهرة التوترات المجتمعية ولاسيما تزايد خطر العشائر المسلحة، والنزاع بين العشائر بسبب التنافس على الموارد بحكم التدهور البيئي والزراعي، ونقص الموارد المائية، والتنافس على الأراضي، وتراجع سبل العيش، وضعف الاستثمار في البنية التحتية، وتزامن ذلك مع تزايد ظاهرة النزوح والهجرة، مما يرفع نسبة التوتر بين المجتمعات المحلية حول الملكية، وضعف قدرة الحكومة على الاستجابة لجميع هذه التحديات، وجميعها مؤشرات مقلقله تؤكد على ضعف الاستقرار والامن قد تدفع مستقبلاً في حالة عدم معالجتها الى زيادة حدة الصراع، فبعد مرور أقل العقدين من التدخل العسكري الامريكي في العراق تراكمت الكثير من العوامل التي اثرت بشكل مباشر على حياة العراقيين من ضعف اقتصادي واضح، والفساد المستشري في معظم مؤسسات الدولة، والعنف القبلي والإجرامي، وتضاؤل فرص العمل، وسوء الإدارة، وضعف الخدمات، وضعف ثقة المواطنين ببعض قادة النخبة السياسية الحاكمة لنظام سياسي قائم على المحاصصة والمحسوبية، وبالتالي فان أية حكومة جديدة ستجد صعوبة في اصلاح كل هذه التراكمات، كما ان انتشار الأحياء العشوائية في الكثير من مدن العراق سيوفر مساحة لتنامي الشبكات الاجرامية لاسيما وان بعضها قامت باعمال عنف متنوعة[11].

---

[10] **Global Terrorism Index 2020** (Sydney: The Institute for Economics & Peace, 2020), P. 8, 17, 20.

[11] Dylan O'Driscoll, Emerging Trends of Conflict and Instability in Iraq, **Helpdesk Report** (United kingdom: Brighton, Institute of Development Studies, November 2018), p.p. 2 – 4, 9.

فعلى الرغم ان العراق يُعد بلدًا غنيًا إلا انه يعاني من تراجع اقتصادي في اغلب مجالاته الاقتصادية، ويعزى ذلك الى جانب ما تقدم ذكره انه اقتصاد ريعي يعتمد على النفط بشكل شبه كامل كصادرات له، من دون تنويع مصادر الدخل الاخرى[12].

وقد أسهمت هذه الاسباب جميعها في احداث ردة فعل التي تُرجمت في الواقع على شكل احتجاجات شعبية في عدة مدن في تشرين الاول 2019، وبدلاً من معالجة الاسباب المؤدية اليها تم الرد عليها بقوة، الى جانب عملية تصفية لبعض الناشطين المدنيين، فقد راح ضحيتها (500) مدني وجرح (20) الف، بالوقت ذاته لم تتم محاسبة المسؤولين عن عمليات القتل وتقديمهم الى العدالة، وكان الافلات من العقاب هو المحرض الرئيس وراء الانتهاكات التي ارتكبت بحق المدنيين[13]. وهذا يدل على ضعف الحكومة في التعامل مع هذه الاحتجاجات، ولهذا السبب احتل العراق المرتبة (20) ضمن **مؤشر الدول الهشة لعام 2021** من اصل (179) دولة شملها التقرير، إذ تم وضع العراق ضمن الفئة (ج) اي فئة (دول ذات إنذار) من اصل خمس فئات حددها المؤشر[14]. علمًا ان خطورة هذه الاحتجاجات تكمن في العنف الذي رافقها واتساع رقعتها، مما سيوفر حرية اكبر لداعش الارهابي بحكم انشغال جانب كبير من المؤسسة الامنية بالسيطرة على هذه الاحتجاجات[15].

ولذلك صنف **مؤشر السلام العالمي لعام 2020** العراق بانه ثالث أقل دولة سلامًا على مستوى العالم، فبحسب بيانات هذا المؤشر احتل العراق المرتبة (161) على صعيد العالم من اصل (163) دولة شملها المؤشر، وثاني أقل دولة سلامًا على صعيد منطقة الشرق الاوسط، إذ احتل وفق بيانات هذا المؤشر المرتبة (19) من اصل (20) دولة حددها المؤشر في هذه المنطقة، وذلك بسبب التدهور الواضح في مجال السلامة والأمن، وزيادة عدم الاستقرار السياسي، وردة العنف على المظاهرات [16].

3- أمن الحدود: تُعد مسألة امن الحدود من اهم المسائل المؤثرة في امن واستقرار العراق داخليًا وخارجيًا، إذ تعاني الحدود العراقية من فجوات خطرة لاسيما في مجال القدرات للسيطرة عليها، فقوى الامن الداخلي لديها قدرات محدودة على تأمين الحدود لاسيما مع سوريا وايران، فالحدود مع سوريا تعاني من نقاط

---

[12] Roxanne Jamal Shakor, Ethnicity-Based Political Instability in Iraq After 2003, **Lectio Socialis** (İstanbul: the Association of Istanbul Hope Movement, Vol. 4, No. 2, July 2020), p. 118.

[13] United State Department of State, **2020 Country Reports on Human Rights Practices**, Iraq 2020 human rights report (Washington: United State Department of State, Bureau of Democracy Human Rights and Labor, 2021), p.p. 2 – 3.

[14] **Fragile States Index 2021** (Washington: The Fund for Peace, 2021), p.p. 7, 26.

[15] Dylan O'Driscoll, op. cit., p. 3.

[16] **Global Peace Index 2020** (Sydney: The Institute for Economics and Peace, 2020), p. 16.

ضعف مما سهل اختراقها من قبل الجماعات الارهابية وشبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، فضلاً عن ذلك استغل داعش الارهابي وشبكات الجريمة الفراغ الأمني بين قوات الأمن العراقية وقوات البيشمركة في المناطق المتنازع عليها فكان ذلك سببًا في بعض الخروقات الامنية سواء في الموصل او ديالى او كركوك على الرغم من مساعي القوى الامنية الحثيثة للسيطرة عليها، ومن اجل السيطرة على الحدود وتقليل الخروقات اتفق العراق مع الولايات المتحدة على توسيع نطاق نشر وتحديث " نظام المقارنة والتقييم الآمن لتحديد الهوية الشخصية (PISCES) "، والمقدم من الولايات المتحدة، وتم التنسيق ايضًا في مجال طلب المعلومات البيومترية عن الإرهابيين المعروفين والمشتبه بهم، وكذلك التنسيق مع الإنتربول وشركاء دوليين آخرين[17].

وعليه فان ضعف السيطرة على الحدود، وعدم التوصل الى اتفاق حول المناطق المتنازع عليها بين الحكومة الفدرالية في بغداد وحكومة اقليم كردستان يمكن ان تؤدي الى تفاقم الخلافات مستقبلاً، لاسيما وان هناك مطالبات كردية بالأراضي التي استعادتها القوات العراقي في العام 2017 من احتلال داعش، وهي تمثل تحديات كبيرة للحكومة العراقية وسلامة الدولة ككل، بل انها تفتح باب احتمالية حدوث مزيد من الصراع، يضاف الى كل هذه التحديات تجدد الدعوات إلى اللامركزية، واقامة اقاليم شبه مستقلة عن المركز مما سيجعل الانفصال امرًا واقعيًا[18].

مما تقدم يتضح بان نقاط الضعف الكثيرة التي يعاني منها العراق قد أثرت بشكل مباشر في سياسته الخارجية، ولذا سعت السياسة الخارجية العراقية الى تحرير البلاد من العقوبات والتعويضات المفروضة عليه بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، وتجنب الدخول في اي صراع اقليمي كونه سينعكس داخليًا، والعمل بالوقت ذاته على ضمان سيادة العراق[19].

وبناء على المعطيات والمؤشرات السابقة يتضح ان الواقع الامني في العراق بكل ما يُعانيه على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والامني قد أثر سلبيًا على طبيعة عمل السياسة الخارجية العراقية، لاسيما وان السياسة الخارجية لأية دولة في العالم هي انعكاس للسياسة الداخلية وما يتمتع به أي البلد من قدرات وما يعانيه بالوقت ذاته من مشكلات.

---

(17) United State Department of State, **Country Reports on Terrorism 2019** (Washington: United State Department of State Publication, Bureau of Counterterrorism, 2020), p. 119.

(18) Dylan O'Driscoll, op. cit., p. 3.

(19) Paolo Maggiolini, Iraq's Foreign Policy Directions and Regional Developments. Where does Iraqi Foreign Policy Start?, **Analysis** (Milano: Italian Institute for International Political Studies – ISPI, No. 199, September 2013), p. 4.

المطلب الثاني: تأثير الامن في سياسة العراق الخارجية على الصعيد الاقليمي

قبل الحديث عن تأثير الامن في سياسة العراق الخارجية نوضح بان مفاهيم الامن والامن الوطني والسياسة الخارجية قد تعددت تعاريفهم ولا يوجد اتفاق واحد عليهم، وباختصار فان الامن بحسب السياسي الاسترالي (كين بوث) هو " البقاء على قيد الحياة "، كما انه يشير الى التحرر من التهديدات التي تواجه الحياة، وهناك اتجاه ينظر الى الامن من زاوية تراكم القوة أي انه يتطلب من الفاعلين امتلاك المال والسلاح والجيش، فكلما زادت القوة ولاسيما القوة العسكرية منح الجهات الفاعلة شعورًا أكثر بالامن[20]. وقد عرف (ارند براون) الامن الوطني بانه " القدرة على المحافظة على الامة وعلى كرامتها واراضيها واقتصادها وحماية مواردها الطبيعية ودستورها من أي اعتداء خارجي " [21].

وأما السياسة الخارجية فقد عرفها الدكتور (مازن اسماعيل الرمضاني) بانها " أنماط السلوك السياسي الخارجي الهادفة والمؤثرة التي تتحرك من خلالها الدولة حيال الوحدات الدولية الأخرى منفردة أو مجتمعة"[22]. في حين عرفها الدكتور مثنى علي المهداوي بانها " الخطة التي ترسم التوجهات الخارجية للوحدة الدولية والتي تطبق عملياً من خلال السلوك الخارجي لتحقيق اهداف في البيئة الخارجية "[23]. ومن وجهة نظر الباحث فان السياسة الخارجية هي " مجمل النشاط الخارجي للدولة تجاه الاشخاص الدوليين من دول ومنظمات اقليمية ودولية، وتعبر عن رؤيتها الرسمية والعلنية، والهادفة الى تحقيق مصالحها في البيئة الخارجية، وهي تتأثر بمجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية التي تؤثر بدرجات متفاوتة في الصيغة النهائية للقرار السياسي الخارجي ".وعمومًا فقد اثر الامن بطبيعة الحال في سياسة العراق الخارجية، فاذا اخذنا بنظر الاعتبار ان السياسة الخارجية هي انعكاس للسياسة الداخلية، نجد ان الواقع الامني الذي فرض نفسه وطبيعة التهديدات الكثيرة والمتنوعة التي اضرت بالعراق منذ العام 2003 قد اثرت على حركة سياسته الخارجية وعلاقاته الاقليمية والدولية.

ومن الجدير بالذكر ان العراق يُعد احد مراكز الثقل الاقليمية في منطقة الشرق الاوسط ثقافيًا ودينيًا وسياسيًا واقتصاديًا واستراتيجيًا، وبلدًا رائدًا له تأثيره الكبير في نظامه الإقليمي، كونه يقع في قلب الشرق الأوسط الكبير وتحده ستة دول هي (ايران وتركيا والسعودية والكويت والاردن وسوريا)، ولها طموحاتها

---

[20] Paul D. Williams, Security Studies: An Introduction (London: Routledge, 2008), p. 6.

[21] ميلود عامر حاج، **الأمن القومي العربي وتحدياته المستقبلية** (الرياض: دار جامعة نايف للنشر، 2016)، ص 20.

[22] مازن إسماعيل الرمضاني، **السياسة الخارجية دراسة نظرية** (بغداد: مطبعة دار الحكمة، 1991)، ص 33.

[23] مثنى علي المهداوي، **السياسة الخارجية دراسة نظرية عامة** (بغداد: مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، 2020)، ص 15.

المتضاربة في العراق، بل ان اي تغييرات تحدث داخل حدود العراق تجد لها تأثيرها القوي في موازين القوى الإقليمية، نظرًا لامتلاك العراق معظم عناصر القوة والتأثير في منطقة الشرق الأوسط، بيد ان التغيير السياسي بعد العام 2003 قد غير معادلة القوة كونه أفسح المجال للدول المجاورة للتدخل في العراق التي عملت على فرض أجنداتها الخاصة، والاستفادة من انقساماتهِ الداخلية واستقطابها لتحقيق مصالحها[24].ونظرًا لكثرة تداخل العامل الامني في سياسة العراق الخارجية تجاه دول جواره الجغرافي سيركز هذا المطلب على تأثير الامن في سياسة العراق الخارجية تجاه تركيا وايران.

أولا– التدخل التركي في شمال العراق:ان اهم العوامل الامنية المؤثرة في سياسة العراق الخارجية تجاه تركيا هو دور حزب العمال الكردستاني (PKK) الذي يقاتل الحكومة التركية منذ العام 1984 من اجل اقامة وطن كردي مستقل في جنوب شرق تركيا عن الدولة التركية، علمًا ان هذا الحزب تم تصنيفه كمنظمة ارهابية من قبل تركيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي[25].

ومن الناحية التاريخية ان التدخل العسكري التركي في شمال العراق يعود الى اتفاقية امنية موقعة بين العراق وتركيا في تشرين الاول 1984 عرفت باسم " المطاردة الحثيثة "، سمحت بموجبها للقوات التركية التوغل بمسافة ما بين (15 الى 25) كيلو متر، وتم تجديد التفاهمات الامنية بعد العام 2003 بين تركيا والعراق[26]. يُذكر انه في العام 2003 طالب برلمان اقليم كردستان العراق ومجلس النواب العراقي بإخراج القوات التركية من شمال العراق، غير ان تركيا تجاهلت هذه الطلبات[27].

والملاحظ ان العلاقات السياسية بين العراق وتركيا لم تكن بالمستوى المطلوب، إذ شهدت العلاقات بين البلدين الكثير من التوتر منذ حكومة السيد نوري المالكي (2006 – 2014)، وحكومة السيد حيدر العبادي (2014 – 2018)، ولعل ابرز مواقف التوتر هي قيام تركيا بنشر جنود لها في قاعدة بعشيقة العسكرية في الموصل في كانون الاول 2015[28]. وقد احتجت الحكومة العراقية وساندتها ايضا الحكومة الايرانية

---

(24) Paolo Maggiolini, op. cit., p.p. 1 – 3.

(25) Turkey/Iraq, Turkish Military Operations in Northern Iraq, 2012.
https://casebook.icrc.org/case-study/turkeyiraq-turkish-military-operations-northern-iraq

(26) زيد الاعظمي، سنجار ساحة حرب الحلفاء ضد المنظمات الإرهابية، مركز دراسات الشرق الأوسط، انقرة، 2020.
https://orsam.org.tr/ar/sincar-teror-orgutlerine-karsi-muttefiklerin-savas-alani/

(27) وكالة تنسيم الدولية للأنباء، الأسباب الخفية وراء توغل الجيش التركي في شمال العراق، 2016/10/10. وكذلك ينظر: امل الفليحاوي، الخيارات الاستراتيجية للسياسة الخارجية العراقية اتجاه تعدي تركيا على الاراضي العراقية، المركز الديمقراطي العربي، 2021.
https://democraticac.de/?p=75359

(28) محمد آلاجا، تصاعد التوترات بين تركيا والحشد الشعبي بعد تواصل أنقرة مع بغداد، مركز دراسات الشرق الأوسط، انقرة، 2020.

والروسية وطالبت تركيا بالانسحاب، وان الجيش التركي ليس له حق التدخل العسكري[29]. وقد اثار هذا التدخل ازمة سياسية بين العراق وتركيا، إذ عدته الحكومة العراقية انتهاكًا للسيادة، وطالبت الحكومة التركية باحترام حسن الجوار وسحب قواتها، وفي هذا الخصوص اصدرت وزارة الخارجية العراقية بيانًا أعلنت فيه عن موقفها الدبلوماسي الرافض للتدخل العسكري التركي في شمال العراق، كما نسقت الوزارة جهودها مع جامعة الدول العربية وايران وروسيا، كما رفعت الوزارة شكوى رسمية الى مجلس الامن في 12/كانون الاول/2015[30].

وفي سياق تأثير العامل الامني بين العراق وتركيا زار وزير الدفاع التركي (خلوصي أكار) العراق في 19/كانون الثاني/2021، وتركزت الاجتماعات مع كبار المسؤولين الامنيين العراقيين على عدة قضايا ولاسيما التنسيق الامني بين البلدين في مجال مكافحة الارهاب، وامن الحدود، وتعزيز التعاون العسكري بين البلدين، والتنسيق الامني المشترك لمحاربة حزب العمال الكردستاني، وفي الاجتماع المشترك ادان السيد رئيس الوزراء (مصطفى الكاظمي) عمليات حزب العمال الكردستاني ضد تركيا، وأكد على اهمية دعم تركيا للجيش العراقي وتطوير قدراته في مجالات مكافحة الارهاب، والتدريب والاستشارات الامنية، كما تم الاتفاق على محاربة التنظيمات الارهابية الناشطة في المنطقة الحدودية المشتركة[31].

ومن اهم تطورات التدخل التركي في العراق اعلان وزير الداخلية التركية (سليمان صويلو) في 30/نيسان/2021 عن استعداد تركيا بانشاء قاعدة في شمال العراق لتأمين الحدود التركية، وتحديدًا في منطقة متينا الجبلية في محافظة دهوك قائلاً " عملياتنا في شمال العراق ستتواصل، وتعد منطقة متينا مكاناً مهماً، وعلى غرار ما فعلناه في سوريا سننشئ هناك قاعدة وسنسيطر على المنطقة "[32].

مما يدل بوضوح ان السياسة العراقية تعاني من عقدة امنية تجاه تركيا تتمثل تحديدًا بوجود حزب العمال الكردستاني في الشمال، وقد مثل الحزب حالة ضعف استقرار في علاقات البلدين، فكان ذلك سببًا في التدخل العسكري التركي المستمر في شمال العراق.

---

https://orsam.org.tr/ar/turkey-pmu-tensions-mount-as-ankara-engages-with-baghdad/

[29] Can Kasapoglu and Soner Cagaptay, Turkey's Military Presence in Iraq: A Complex Strategic Deterrent, **Policy Watch** (Washington: the Washington Institute for Near East Policy, No. 2538, 2015), p. 2.

[30] رائد الحامد، تطورات الوجود العسكري التركي في العراق وتداعياته المحتملة، **تقارير** (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2015)، ص 4.

[31] Sarp Ozer and Haydar Karaalp, Turkish defense chief in Iraq on official visit, Anadolu Agency, 2021. https://www.aa.com.tr/en/middle-east/turkish-defense-chief-in-iraq-on-official-visit/2113714

[32] **صحيفة الشرق الاوسط**، تركيا لـ«سيناريو سوري» شمال العراق، العدد 15495، 2021/5/1.

وفي الواقع لا بد ان نؤشر الى حقائق مهمة وهي ان التدخل العسكري التركي في شمال العراق له تداعيات عدة ابرزها:

1- وقوع العديد من المدنيين ضحايا لهذه العمليات العسكرية، كما اوجد حالة من الرعب بين سكان القرى التي وجدت نفسها بين سندان حزب العمال الكردستاني الذي اتخذ من شمال العراق منطلقاً لعملياته العسكرية، وبين ومطرقة الرد التركي على هذه العمليات.

2- ان هذه العمليات العسكرية احدثت بما لا يقبل الشك اضرارًا كبيرة على الصعيد الاقتصادي والبيئي، كما سببت في نزوح العديد من المواطنين عن قراهم، وهذا بطبيعة الحال سيفاقم من خطورة الوضع الاجتماعي في المستقبل المنظور.

3- ان التدخل العسكري التركي المتكرر وتحصن انصار حزب العمال الكردستاني في جبال شمال العراق الوعرة سيؤثر على مستقبل السياسة الخارجية العراقية تجاه تركيا، بل سيكون الحزب احد مصادر التهديد الرئيس في علاقات البلدين.

ثانيا – تأثير الأمن في سياسة العراق الخارجية تجاه ايران:

أصبح واضحًا ان ضعف العراق جعل منه مسرحًا للتدخلات الاقليمية لا سيما تركيا وايران، بيد ان الواقع يكشف عن حقيقة وهي ان ايران ذات تأثير اكبر في العراق من نظيرتها تركيا[33]. بل ان الولايات المتحدة اصبحت متيقنة ان احتلالها للعراق اسهم بشكل مباشر في زيادة النفوذ الايراني ليس في العراق فحسب وانما في منطقة الشرق الاوسط، كما ان ايران بحكم موقفها من الولايات المتحدة جعلت من العراق ساحة للضغط على الولايات المتحدة وتهديدًا لمصالحها، علمًا ان قوة تأثير النفوذ الايراني في الداخل العراقي شملت كافة المجالات السياسية والاقتصادية والامنية[34].

وقد ادركت السياسة الخارجية العراقية مدى النفوذ الكبير لايران مما دفع بالحكومة العراقية الى ابرام العديد من الاتفاقات بعيدة المدى مع ايران تضمنت تزويد العراق بالطاقة الكهربائية مقابل استحواذها على نفط

---

(33) احمد ابراهيم محمود واخرون، **حال الامة العربية 2006 – 2007 ازمات الداخل وتحديات الخارج** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص 145.

(34) Haitham Numan, The Challenge of Sovereignty: The PMF and Iranian Entrenchment in Iraq, **Brief Analysis** (Washington: the Washington Institute for Near East Policy, 2019), p.p.1 – 2.

بعض الحقول لتكريره واعادته الى العراق، والاتفاق ايضًا على عقود نفطية لبناء مصاف لتكرير النفط وغيرها، وتأتي الاستثمارات الايرانية بذريعة التعويضات عن خسائرها في الحرب مع العراق[35].

وكانت من علامات التأثير الايراني في العراق رغم الوجود العسكري الامريكي المباشر في العراق قيام الرئيس الايراني (احمدي نجاد) بزيارة العراق في اذار 2008، وعقد اتفاقات عدة مع العراق، بالوقت ذاته هاجم الرئيس الايراني الولايات المتحدة، بل ان النفوذ الايراني في العراق فرض نفسه على الإدارة الامريكية التي تخلت عن تحفظها المعلن من ايران وعقد الجانبان ثلاثة مباحثات امنية تخص العراق بالوقت الذي لم تقوم الولايات المتحدة بمباحثات بهذا الخصوص مع أي بلد آخر، مما يؤشر على عمق النفوذ الايراني وتأثيره في العراق وتقبل الولايات المتحدة لهذه الحقيقة، وما يدل على ذلك ان الولايات المتحدة لم تعترض على فتح الحدود العراقية – الايرانية بشكل واسع، وتبادل الزيارات الرسمية بين مسؤولين البلدين فضلاً عن الحضور الكبير للشركات الايرانية في العراق[36].

عليه فان ان احد الاسباب الرئيسة لتعقد الازمة في العراق هو امتداداتها الاقليمية، بحكم اهمية العراق الاستراتيجية وللتداخل الاثني والمذهبي مع دول الجوار، وقيام الاخيرة بالتدخل في شؤون العراق الداخلية بهدف تحقيق مصالحها، وهذا يفسر سبب استمرار الازمة في العراق لاسيما في الجانب الامني، بحكم تضارب مصالح دول الجوار والتنافس فيما بينهم على العراق[37].

ومن الجدير بالذكر ان تأثير ايران لم ينحصر في الداخل العراقي فحسب، بل اثر بشكل مباشر في سياسة العراق الخارجية تجاه بعض القضايا الاقليمية، وللتأكيد على ذلك ان حكومة (نوري المالكي) ايدت الاحتجاجات الشعبية في البحرين، كما ادان في 16/اذار/2011 دخول قوات درع الجزيرة لفض هذه الاحتجاجات معتبرًا ذلك انه سيؤجج العنف الطائفي، كما اعلن في 26 اذار " ان القضية اصبحت قضية بين الشيعة والسنة "، وقد احدث هذا الموقف توتر في العلاقات العراقية – الخليجية، ويأتي هذا الموقف انسجامًا مع الموقف الايراني، وفيما يتعلق بالازمة السورية فقد وقف العراق الى جانب النظام السوري ولم يؤيد المعارضة، ولم يقف الامر عند هذا الحد بل نسقت ايران مع العراق لدعم نظام الرئيس (بشار الاسد)، وهذا

---

(35) احمد ابراهيم محمود واخرون، **حال الامة العربية 2007 – 2008 ثنائية التفتيت والاختراق** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص 161.

(36) احمد ابراهيم محمود واخرون، **حال الامة العربية 2008 – 2009 أمة في خطر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص 166.

(37) **التقرير الاستراتيجي العربي 2008 – 2009** (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2010)، ص ص 154 – 155.

يدل بوضوح ان قضايا الامن لاسيما المؤثرة في سياسة العراق الخارجية ستظل الحاكمة لمستقبل الدولة العراقية[38].

بل ان العراق تحول الى مقياس يمكن من خلاله قياس حجم التوتر الاقليمي، فقد استمرت ايران بدعم (نوري المالكي) لمواجهة ليس خصومه الداخليين فحسب، وانما لتقوية موقفة بالضد من تركيا، ولاجل ذلك زار (نوري المالكي) ايران في 22/نيسان/2012، وتم الاتفاق على تعزيز مصالح ايران الاقتصادية في العراق، وتنسيق مواقف البلدين تجاه الازمة السورية لاسيما وان العراق تحول الى الممر الرئيس للطائرات الايرانية الى سوريا، ناهيك عن الزيارات الكثيرة لكبار المسؤولين الايرانيين الى العراق، بالوقت الذي كانت تركيا بالضد من دعم العراق لنظام الرئيس (بشار الاسد)[39].

وفي الواقع ان صانع القرار العراقي يتأثر في سياسته الداخلية والخارجية بدرجة كبيرة بالضغوط الايرانية، إذ تمارس ايران تأثيرها في تشكيل العملية السياسية العراقية، مما دفع الكثير من المراقبين الى عد العراق ساحة تنفذ ايران من خلاله اجندتها الاقليمية، وهذا بدوره ولد حالة من الرفض الشعبي مما دفع محتجون الى احراق القنصلية الإيرانية في البصرة في 7/ايلول/2018، كتعبير عن استيائهم من التدخل الايراني في العراق[40].

وفي سياق تطورات العراق الداخلية وانعكاساتها الاقليمية ان الحكومة العراقية المنتخبة في العام 2018، اعلنت عن رغبتها في اقامة علاقات متوازنة مع دول المنطقة، وان العلاقات الراسخة مع ايران سوف لن تكون على حساب العلاقات بدول المنطقة الاخرى، فكان ذلك دافعًا لقيام الرئيس الايراني السابق (حسن روحاني) بزيارة العراق في اذار 2019 وهي الاولى له منذ توليه المنصب في العام 2013، علمًا ان الدبلوماسية العراقية حرصت على ابعاد العراق عن أي تصعيد عسكري بين ايران والولايات المتحدة، غير ان ذلك لم يمنع من حدوث صِدامات عسكرية مثل العراق ساحتها الرئيسة منها على سبيل المثال لا الحصر تعرض السفارة الامريكية والقواعد الامريكية في العراق لعدة ضربات صاروخية مشابه تمامًا للصواريخ الايرانية وكانت الرسالة الايرانية واضحة جدًا وهي قدرتها على الحاق الضرر بالمصالح الامريكية بسبب

---

(38) للمزيد ينظر احمد يوسف احمد واخرون، **حال الامة العربية 2011 – 2012 معضلات التغيير وآفاقه** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص ص 235 – 338.

(39) احمد عبد ربه واخرون، **حال الامة العربية 2012 – 2013 مستقبل التغيير في الوطن العربي مخاطر داهمة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص ص 89 - 90 و 238.

(40) **Bertelsmann Annual Report 2020**, BTI 2020: Iraq Country Report, (Germany: Gütersloh, Bertelsmann Stiftung, 2021), p. 10.

الحصار الامريكي وما ترتب عليه من ضغوط اقتصادية على ايران، وفي المقابل سمحت الولايات المتحدة لاسرائيل بشن ضربات جوية ضد مواقع يتواجد فيها عناصر ايرانية في العراق منها الهجوم على قاعدة في محافظة صلاح الدين في 19/تموز/2019، فضلًا عن غارات اخرى استهدفت معسكر اشرف ومعسكر صقر، وكان رد فعل الحكومة العراقية هو اتخاذ مجموعة من القرارات منها منع اية قوة مسلحة عراقية او اجنبية من العمل بدون موافقتها، ومنع اية دولة اقليمية من ممارسة أي نشاط بدون موافقتها، فضلاً عن ضم الفصائل المسلحة الى المؤسسة الامنية العراقية[41].

غير ان ذلك لم يمنع الولايات المتحدة من القيام بعملية عسكرية في 3/كانون الثاني/2020، بالقرب من مطار بغداد الدولي راح ضحيتها قائد فيلق القدس الايراني (قاسم سليماني) و (ابو مهدي المهندس) نائب رئيس هيئة الحشد الشعبي بطائرة بدون طيار، وبررت ادارة الرئيس الامريكي (دونالد ترامب) استهداف (قاسم سليماني) بانها "محاولة لردع أي عدوان ايراني مستقبلي"، لا سيما وان الولايات المتحدة قد عدته "مركز الثقل العسكري لجهود الهيمنة الإقليمية لايران" و "عبقري عملياتي وتنظيمي ليس لهُ نظير في الإدارة العليا لصفوف فيلق الحرس الثوري الإسلامي"، وفي 8/كانون الثاني/2020 جاء الرد الايراني باطلاق عشرة صواريخ على قاعدتين عسكريتين امريكيتين في العراق هما قاعدة عين الأسد في الأنبار وقاعدة حرير في أربيل، وبالرغم انها لم توقع اصابات في الجيش الامريكي إلا انها اثبتت قدرة ايران على الرد[42]. وهذا يعني تحول العراق الى ساحة لتصفية الحسابات اقليميًا ودوليًا.

فضلاً عما تقدم لابد من التأكيد على حقيقة اساسية وهي ان العراق اصبح منطقة تنسيق امني وتنافس استراتيجي بين القوى الاقليمية لا سيما بين ايران وتركيا، وفي هذا الخصوص نسقت كُلاً من ايران وتركيا عملياتهم العسكرية بشن هجمات جوية ومدفعية استهدفت المتمردين الاكراد في شمال العراق في حزيران 2020، بيد ان هذا التنسيق الامني بينهما يؤشر الى حقيقة مغايرة اخرى وهي ان العراق اصبح ساحة تقاطع وتنافس مصالح اقليمية بين ايران وتركيا ايضًا، ولعل ما يؤكد ذلك انه بعد الهجوم التركي على شمال العراق في 10/شباط/2021، طالب السفير الايراني (ايرج مسجدي) في 27 شباط تركيا بسحب قواتها من شمال العراق قائلاً : " لا نقبل إطلاقاً سواء كانت تركيا أو أية دولة أخرى التدخل في العراق عسكريًا أو التوغل أو

(41) **للمزيد ينظر التقرير الاستراتيجي العربي 2019** (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2020)، ص ص 162 – 164.

(42) Clayton Thomas and others, U.S. Killing of Qasem Soleimani: Frequently Asked Questions, **Report for Congress** (Washington: Library of Congress, Congressional Research Service, No. R46148, January 13, 2020), p.p. 1 – 3.

أن يكون لها وجود عسكري في العراق "، مما دفع السفير التركي في العراق (فاتح يلديز) بالرد على نظيره الايراني بالقول " ان السفير الايراني سيكون آخر شخص يلقي محاضرة على تركيا بشأن احترام حدود العراق"، بل ان تصاعد الخلاف بينهما دفع كلا البلدين الى استدعاء سفيرهما للتعبير عن احتجاجهما، علمًا ان هذا الموقف يندرج في اطار سعي كلا البلدين تعزيز نفوذهما الاستراتيجي في منطقة الشرق الاوسط، ويعد العراق الحلقة الاهم في اعتبارات هذا التوازن الاستراتيجي، كما ان ايران استشعرت بقلق من الوجود العسكري التركي في شمال العراق لاسيما في سنجار كونه سيؤثر على نفوذها الاستراتيجي في العراق وسوريا لاسيما وان التنافس بينهما حول احتكار ممرات العبور كون العراق يمثل بوابة استراتيجية في غاية الاهمية فالعراق باتجاه الشرق يعد ممر الى اوربا، وبالاتجاه جنوبًا وغربًا فان العراق يُعد ممر الى الاردن والاسواق الخليجية، وعليه يتضح ان التنسيق الامني بينهما يتمحور حول وضع حد للتمرد الكردي في بلديهما وفي العراق، وتحاشي الصدام العسكري بينهما مستقبلاً لاسيما وان لهما مصالحهما ونفوذهما في العراق، فضلاً عن ذلك ان هذا التنافس لا ينحصر بالأبعاد الاستراتيجية وانما يتضمن ابعاد اقتصادية واضحة تمامًا فقد وصل حجم التبادل التجاري بين العراق وايران في العام 2019 قرابة (9,6) مليار دولار، في حين وصل حجم التبادل التجاري بين العراق وتركيا الى (10,2) مليار دولار الى جانب استثمارات تركية تقدر بـ(25) مليار دولار في العديد من مدن العراق شملت مختلف مجالات البنية التحتية[43]. وفي العام 2020 وصل حجم العلاقات التجارية بين العراق وتركيا اكثر من (20) مليار دولار[44].

مما تقدم يتضح ان العراق في سياسته الخارجية تجاه القوى الاقليمية وتحديدًا تركيا وايران هو بلد متأثر وليس مُؤثر، فالظروف الامنية التي مر بها العراق، والقضايا الاقليمية العالقة والمرتبطة بداخل العراق وخارجه جعلت منه مسرحًا لنفوذ هذه القوى، بل ان العراق تحول الى ساحة لزيادة نفوذ القوى الاقليمية على صعيد منطقة الشرق الاوسط، وكل هذا بطبيعة الحال على حساب العراق، وهذا يفضي الى نتيجة مفادها ان العامل الامني يُعد أهم المحددات في سلوك العراق الخارجي تجاه القوى الاقليمية، ولا يقف الامر عند هذا الحد بل ان ما يؤسف له ان العراق اصبح ساحة لتصفية الحسابات وتبادل رسائل التهديد ولعل اصدق مؤشر على ذلك الهجمات التي تطال بعض المصالح الامريكية في العراق، وقيام الولايات المتحدة واسرائيل بالرد على بعض امكان تواجد الايرانيين في العراق.

---

(43) Hamidreza Azizi Vali Golmohammadi, Are Iran and Turkey on a Collision Course in Iraq, **The** March 2021. **National Interest Magazine**, Center for the National Interest, 13 https://nationalinterest.org/feature/are-iran-and-turkey-collision-course-iraq-179902

(44) محمد آلاجا، مصدر سبق ذكره.

المطلب الثالث: تأثير الامن في سياسة العراق الخارجية على الصعيد الدولي

يتمثل تأثير الامن في سياسة العراق الخارجية على الصعيد الدولي تحديدًا بالتعاون والتنسيق الامني بين العراق والولايات المتحدة، وكذلك بالتعاون والتنسيق الامني بين العراق وروسيا.

أولاً- تأثير الامن في سياسة العراق الخارجية تجاه الولايات المتحدة:

ارتبط العراق بالولايات المتحدة بـ " اتفاقية الإطار الاستراتيجي لعلاقة صداقة وتعاون بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الأميركية "، التي تم ابرامها في 17/تشرين الثاني/2008، وتركز البعد السياسي والدبلوماسي العراقي في هذه الاتفاقية على مسألة مهمة وهي دعم مكانة العراق في المنظمات الاقليمية والدولية، ودعمه في " اقامة علاقات ايجابية مع دول المنطقة قائمة على أساس الاحترام المتبادل ومبادئ عدم التدخل، والحوار الإيجابي بين الدول، والحل السلمي للخلافات "، من دون اللجوء الى العنف، فضلاً عن ذلك ركز البعد الامني للاتفاقية على تقوية مساهمة العراق في الحفاظ على الامن والسلم الدولي، ومواصلة التعاون الامني والدفاعي[45].

ومنذ ذلك الوقت دخل العراق في اتفاقية تعاون وتنسيق امني وشراكة استراتيجية مع الولايات المتحدة، وبموجب الاتفاقية اصبحت الولايات المتحدة شريك العراق الرئيس في مجال الامن، وملتزمة بالحفاظ على سيادته، وبناء قدراته الدفاعية، وتقديم المساعدات الامنية له، وتحسين استقراره، ومكافحة الارهاب، والالتزام طويل الامد بدعم وتطوير قدرات الجيش العراقي لاسيما في الامور المهنية، وغيرها[46].

ولبيان مدى تأثير العامل الامني في سياسة العراق تجاه الولايات المتحدة تم عقد اجتماع في 15/اب/2013 في وزارة الخارجية الامريكية، وفيه تم التأكيد على التزام الولايات المتحدة بدعم جهود العراق لتعزيز علاقاته الاقليمية، وتعزيز امن الحدود، ومنع تسلل الجماعات الارهابية من سوريا الى العراق، فضلاً عن الاتفاق على قضايا الدعم الاقتصادي، ومكافحة الاتجار بالبشر[47].

---

[45] جمهورية العراق، الامانة العامة لمجلس الوزراء، اتفاقية الإطار الاستراتيجي لعلاقة صداقة وتعاون بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الأميركية، 2008/11/17.

http://www.cabinet.iq/PageViewer.aspx?id=9

[46] United States Department of State, U.S. Security Cooperation With Iraq, **Fact Sheet**, Bureau of Political-Military Affairs, Washington, 22 mars 2017.
https://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2017/03/269040.htm

[47] United States Department of State, Joint Statement of the U.S.-Iraq Political and Diplomatic Joint Coordination Committee, Washington, 15 August 2013.
https://2009-2017.state.gov/r/pa/prs/ps/2013/08/213169.htm

ولا بد من الاشارة الى ان الولايات المتحدة خصصت أكثر من (23) مليار دولار مبيعات عسكرية للعراق للمدة من 2003 – 2018، كجزء من التزام الولايات المتحدة بموجب اتفاقية الاطار الاستراتيجي لبناء قدرات العراق الدفاعية والامنية، واسهم ذلك في تقوية قدرات الجيش العراقي لهزيمة داعش الارهابي، علمًا ان برنامج التدريب الدولي للتعليم العسكري الذي يتم تنظيمه من قبل المؤسسات العسكرية الأمريكية قد اسهم في دعم التعليم العسكري المهني العراقي، وشمل البرنامج: دورات القيادة والأركان العامة ، ودورات الاستخبارات العسكرية ، ودورات كبار ضباط الصف[48].

من الجدير بالذكر ان اهم مجالات تأثير الامن في سياسة العراق الخارجية موافقة الولايات المتحدة على شمول العراق ضمن البرامج والمبادرات الامنية والدفاعية فعلى سبيل المثال لا الحصر قدمت وزارة الخارجية الأمريكية للعراق منذ العام 2014 (4,2) مليون دولار مخصصة لبرنامج التعليم والتدريب العسكري الدولي، وبالفعل تلقى (349) فردا من قوى الامن الداخلي تدريبات في الولايات المتحدة، كما تم تدريب (18) عنصر امنيا في العام 2018، وتكمن اهمية هذا البرنامج عالميًا في انه يؤسس لعلاقات دائمة مع قادة المستقبل، كما يركز على الاحتراف العسكري، وتوفر التدريب التقني والتشغيلي، وتعزز قابلية التشغيل البيني مع القوات الأمريكية، وتوفير تعليمات حول قانون النزاع المسلح، كما قدمت وزارة الدفاع الامريكية (4) مليار دولار إلى قوى الأمن الداخلي منذ العام 2014 ولغاية العام 2021 مخصصة لمحاربة داعش الارهابي، فضلاً عن ذلك تم شمول العراق ضمن برنامج المواد الدفاعية الزائدة الذي يسمح بموجبه نقل فائض المعدات العسكرية من الجيش الامريكي الى الجيش العراقي على اساس المنحة او البيع، وبالفعل تم نقل (300) مدرعة، وطائرات هليكوبتر، ومدافع هاوتزر، والدروع الواقية من الرصاص الى الجيش العراقي كدعم لمحاربة داعش الارهابي، وقد اسهمت برامج التعاون الامني الثنائي في تحسين مستوى اداء وفاعلية الجيش العراقي والمؤسسة الامنية[49].

وكانت زيارة رئيس الوزراء العراقي (مصطفى الكاظمي) الى الولايات المتحدة في 19/اب/2020 في سياق توثيق علاقات البلدين، والتي تندرج ضمن اتفاقية الإطار الاستراتيجي، وفيما يتعلق بالجانب الامني

---

[48] United States Department of State, U.S. Security Cooperation With Iraq, **Fact Sheet**, Bureau of Political-Military Affairs, Washington, 11 May 2018.
https://www.state.gov/t/pm/rls/fs/2018/282038.htm

[49] United States Department of State, U.S. Security Cooperation With Iraq, **Fact Sheet**, Bureau of Political-Military Affairs, Washington, 20 JANUARY 2021.
https://www.state.gov/u-s-security-cooperation-with-iraq-2/

والدفاعي حرص العراق على الحصول على الاسلحة الامريكية والتدريب عليها، والعمل على تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والامني [50].

ولا بد من الاشارة الى ان العراق في سياسته تجاه الولايات المتحدة عمل على تطوير المؤسسة الامنية والدفاعية ورفع كفاءتها بالتنسيق مع الادارة الامريكية وبالفعل فمنذ العام 2014 دربت القوات الأمريكية وقوات التحالف أكثر من (200) ألف فرد امني، الى جانب تدريب أكثر من (30) الف من البشمركة الكردية، كما سعى العراق الى الحصول على مساعدات امنية ودفاعية من الولايات المتحدة وبالفعل قدمت الولايات المتحدة مساعدات خصص بعضها للجانب الامني (ينظر الجدول رقم 1)، علمًا ان الولايات المتحدة خصصت في السنة المالية 2020 مبلغا قدره (745) مليون دولار كتمويل لبرامج امنية ودفاعية للعراق لمحاربة داعش الارهابي، علمًا ان ما يحد من التعاون الامني بين العراق والولايات المتحدة هي الاضطرابات السياسية والامنية والاقتصادية الداخلية في العراق، ومطالبة بعض القوى السياسية العراقية بخروج القوات الامريكية، واضعاف العلاقات العراقية – الامريكية، على الرغم من مساعي الولايات المتحدة للتعاون مع الحكومة العراقية للضغط على ايران والقوى المؤيدة لها في العراق لكبح جماح هذه القوى ومطالباتها، بيد ان الولايات المتحدة اقرت بضعف قدرة الحكومة العراقية على ذلك، مما دفع بالولايات المتحدة الى إيقاف برامج الامن والتدريب الواسعة، لحماية عناصرها من الاستهداف المتكرر [51].

الجدول (1) يوضح المساعدات الامريكية للعراق للمدة من 2014 – 2021. المبلغ مليون دولار

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
المبلغ	410,33	208,75	405,78	1061,12	403,28	451,51	451,60	124,50

Christopher M. Blanchard, Iraq: Issues in the 116th Congress, op. cit., p. 39.

وفي اطار الجهود الحثيثة التي تبذلها وزارة الخارجية العراقية رغم التحديات الكبيرة التي فرضتها جائحة كورونا عقد وزير الخارجية العراقي الدكتور (فؤاد حسين) اجتماعًا مع وزير الخارجية الامريكي (أنتوني بلينكن) في 7/نيسان/2021 تناول القضايا السياسية والامنية والاقتصادية والصحية والثقافية وادارة الموارد

(50) Michael Knights, Inside the Kadhimi Visit to Washington D.C., **Brief Analysis** (Washington: the Washington Institute for Near East Policy, 2020), p. 2.

(51) Christopher M. Blanchard, Iraq: Issues in the 116th Congress, **Report for Congress** (Washington: Library of Congress, Congressional Research Service, No. R45633, 2020), p.p. 36 – 41.

المائية، وتم الاتفاق على زيادة التعاون بينهما لمكافحة جائحة كورونا، كما قدمت الولايات المتحدة التمويل اللازم لتجديد وتجهيز مختبرات الصحة العامة العراقية، والتبرع بمعدات اختبار الجائحة ومعدات الحماية الشخصية من كمّامات وغيرها، وحث العراق على تحسين عمل الطاقة الكهربائية عن طريق تنويع مصادر الحصول عليها من خلال تفعيل ربط الشبكة الكهربائية مع دول مجلس التعاون الخليجي والاردن، وغيرها من القضايا ذات الاهتمام المشترك، وفيما يتعلق بالجانب الامني والدفاعي فقد جددت الولايات المتحدة التزامها باستمرار التعاون والتنسيق الامني والدفاعيالثنائي، كما تم التأكيد على مسالة مهمة وهي ان القواعد التي يتمركز فيها الجنود الامريكان وقوات التحالف الدولي هي قواعد عراقية، وان هذا الوجود هو لاغراض التدريب والمشورة ودعم القوات العراقية لمحاربة داعش الارهابي، ومساعدة مؤسسات الأمن الداخلي للحيلولة دون عودته وتهديد امن العراق من جديد، وفي المقابل تعهدت الحكومة العراقية بالعمل على ضمان امن قوات التحالف الدولي وقوافله ومقراته الدبلوماسية [52].مما تقدم يتضح ان العامل الرئيس المؤثر في سياسة العراق تجاه الولايات المتحدة هو الامن، بسبب الواقع الامني الذي فرض نفسه كمحدد لهذه السياسة.

ثانيا– تأثير الامن في سياسة العراق الخارجية تجاه روسيا:

اسهم العامل الامني بدور كبير في سياسة العراق الخارجية تجاه روسيا، فبعد دخول داعش الارهابي الى العراق تم تأسس المركز الرباعي الأمني الذي يشمل العراق وروسيا وايران وسوريا في ايلول 2015، وتعد وزارة الدفاع العراقية مقراً له، واما مهمة هذا التحالف فهي تبادل المعلومات الاستخباراتية، وتنسيق العمليات ضد داعش [53].

ولا بد من التأكيد على مسألة مهمة في سياسة العراق الخارجية تجاه روسيا وهو دور العامل الامني والسياسي الداخلي في ذلك، فقد دعا العديد من المسؤولين العراقيين الى مغادرة القوات الأمريكية للبلاد بعد الهجمات الاخيرة على بعض القواعد العراقية التي يتواجد فيها فصائل للحشد الشعبي، وكذلك الدعوة الى توثيق العلاقات بروسيا وشراء الاسلحة منها لاسيما منظومات الدفاع الجوي (اس – 400)، لاسيما وان تصدير السلاح الامريكي الى العراق يكتنفه الكثير من الصعوبات القانونية الامريكية التي تفرض مدى مراعاة

[52] United States Department of State, Joint Statement on the U.S.-Iraq Strategic Dialogue, Washington, 7 April 2021.
https://www.state.gov/joint-statement-on-the-u-s-iraq-strategic-dialogue/

[53] Abbas Kadhim, Iraqi-Russian Relations amidst US Security-Focused Engagement, in book **The MENA region A great power competition** (Washington: Atlantic Council, 2019), p. 87.

الدول المتلقية للسلاح الامريكي لحقوق الانسان، ومراقبة وتتبع صادرات السلاح الامريكي، وبالنظر الى تعقيدات الواقع الامني الداخلي العراقي فان ذلك يشكل عائقًا امام صادرات السلاح الامريكي [54].

ولبيان مدى تأثير العامل الامني في سياسة العراق الخارجية تجاه روسيا ارتفاع نسبة صادرات السلاح الروسي الى العراق بنسبة (212 %) للمدة من 2010 – 2014، كما ان العراق يُعد ابرز المستوردين للسلاح الروسي في منطقة الشرق الاوسط للمدة من 2015 – 2019، إذ استورد ما نسبته (29 %) من صادرات السلاح الروسي[55]. بل ان العراق وفق تقرير معهد ابحاث السلام للعام 2020 احتل المرتبة (11) عالميًا على الصعيد العالمي من حيث الاستيراد العسكري [56].

وبعد الدور المهم الذي قامت به روسيا في محاربة الارهاب في منطقة الشرق الاوسط لا سيما في سوريا اخذ منحنى العلاقات العراقية – الروسية بالتصاعد، فبعد تطور العلاقات الاقتصادية كثرت اللقاءات الرسمية بين المسؤولين العراقيين والروس في العام 2020، ويعد التعاون الامني والعسكري اهم مجالات التعاون بين البلدين مقارنة بالاعوام السابقة، وفي هذا الخصوص التقى وزير الخارجية العراقي (فؤاد حسين) في العاصمة الروسية موسكو في 25/تشرين الثاني/2020 بنظيره الروسي (سيرغي لافروف)، وهدفت الزيارة الى تحسين العلاقات الثنائية، وتنسيق المواقف تجاه الازمات في المنطقة والعمل على حلها بالوسائل الدبلوماسية، والافادة من التكنولوجيا العسكرية الروسية والتدريب عليها، وفي ختام الزيارة تم التوقيع على (14) مذكرة تعاون شملت جميع المجالات، ومن اجل معرفة مدى تأثير العامل الامني الداخلي في العراق وانعكاساته الدولية أيد وزير الخارجية الروسي (سيرغي لافروف) عن خطوات حكومة رئيس الوزراء السيد (مصطفى الكاظمي) للقضاء على الارهاب وتحقيق امن واستقرار العراق، كما اعلن عن استعداد بلاده لتزويد المؤسسة الامنية والعسكرية العراقية بكل ما تحتاجه من المعدات العسكرية الروسية، وأكد على استمرار التعاون والتنسيق الامني المتواصل بين الجانبين منذ سنوات، وتبادل المعلومات الاستخبارية لمحاربة داعش الارهابي،

---

[54] Clayton Thomas, Christopher M. Blanchard, Jeremy M. Sharp, Christina L. Arabia, Arms Sales in the Middle East: Trends and Analytical Perspectives for U.S. Policy, Report for Congress, **Report for Congress** (Washington: Library of Congress, Congressional Research Service, No. R44984, November 23, 2020), p.p. 17, 35.

[55] **SIPRI Fact Sheet**, Trends in International Arms Transfers 2019 (Stockholm: Stockholm International Peace Research Institute, March 2020), p. 4.

[56] **SIPRI Fact Sheet**, Trends in International Arms Transfers 2020, (Stockholm: Stockholm International Peace Research Institute, March 2021), p. 6.

علمًا ان النفوذ الامريكي في العراق سيحد مستقبلاً من تحقيق تعاون كبير بين العراق وروسيا، غير ان ذلك لا يمنع من تحقيق مستوى مقبول من التعاون العراقي – الروسي في مجالات الطاقة والامن وغيرها [57].

وعلى هذا الاساس مثلت روسيا لبعض القوى السياسية العراقية بديل مرغوب به اكثر من الولايات المتحدة لعوامل داخلية تمت الاشارة اليها، وعوامل اقليمية تتمثل تحديدًا بعلاقات روسيا الجيدة بايران، ووجودها العسكري المباشر في سوريا ودعمها لنظام الرئيس (بشار الاسد).

مما تقدم يتضح ان العامل الامني مثل اهم العوامل التي اثرت في سياسة العراق الخارجية تجاه القوى الدولية المؤثرة في النظام الدولي ولاسيما الولايات المتحدة وروسيا، فنظرًا لاهمية العراق الاستراتيجية والاقتصادية وتاثره بموجات العنف والارهاب وغيرها قيدت سياسة العراق في البيئة الدولية، وقد ارتبطت هذه السياسة باتفاقيات امنية وعقود سلاح وتدريب ومشورة امنية ولجان فنية مختصة بالشؤون العسكرية تتابع تطورات المشهد الامني في العراق وانعكاساته الاقليمية والدولية، ولا بد من التأكيد على مسالة مهمة وهي الدور المهم الذي لعبته السياسة الخارجية العراقية في تحقيق الامن والاستقرار.

المطلب الرابع: تأثير الامن في مستقبل سياسة العراق الخارجية

ان استشراف مستقبل التهديد الامني وتأثيره في السياسة الخارجية العراقية يتجه الى ثلاثة مشاهد وهي:

أولا– مشهد التراجع:

ينطلق هذا المشهد من مجموعة من المؤشرات وهي ان العراق يعاني من نقاط ضعف عده في الجانب الامني والتي لم تجد حل نهائي لها بما يضمن امن واستقرار العراق، ولعل ابرزها: العنف والارهاب، وانتشار السلاح، والتوترات المجتمعية واستقواء العشائر المسلحة، والتراجع الاقتصادي الذي ادى الى موجة احتجاجات في عدة مدن عراقية وما رافقها من عنف، واستشراء الفساد، وعدم السيطرة الكاملة على الحدود واستغلالها من قبل الخلايا الارهابية وشبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وغيرها، سيمهد الطريق بصورة او باخرى الى عودة التنظيمات الارهابية وتحديدًا داعش لاستغلال نقاط الضعف الامني، مما سيؤدي بالنتيجة الى ضرر كبير في امن العراق واستقراره على الصعيد الداخلي والخارجي، وسيؤثر ايضًا على محيطه الاقليمي مما سيضر بسياسة العراق الخارجية وتراجعها.

[57] صالح بركة شنداغ و ألبير جزمي أوزدمير، تقييم العراق 2020 : السياسة الخارجية والتوقعات من عام 2021، **تحليل** (انقرة: مركز دراسات الشرق الأوسط - أورسام، العدد 277، 2021)، ص ص 18 – 19.

ومن وجهة نظر الباحث فان هذا المشهد قليل التحقق ويُعزى ذلك الى نجاحات المؤسسة الامنية والدفاعية في تحجيم الارهاب وطرده من العديد من مدن العراق، إذ لم يعد له ملجأ سوى الصحراء والمغارات، كما ان المؤسسة الامنية في تطور مستمر، وتنسق جهودها مع الدول الاقليمية والدولية، وستعمل بكل طاقتها على تحقيق الامن والاستقرار وعدم وصول البلد الى هذا المستوى الخطير من انهيار الوضع الامني.

ثانيا- مشهد التطور:

ينطلق هذا المشهد من احتمال ان المشكلات الامنية ستحل جميعها، وسيعم الامن والاستقرار بعد قرابة عقدين من التحديات الامنية التي اضرت بامن واستقرار العراق، فضلاً عن غياب جميع القيود التي تحد من حركة السياسة الخارجية العراقية سواء كانت امنية ام سياسية، وان هذا التطور سيؤدي بالنتيجة الى تحسين عمل واداء السياسة الخارجية العراقية في المستقبل.

ومن وجهة نظر الباحث ان هذا المشهد قليل التحقق، فعلى الرغم من نجاح الجهد الامني في اكثر من جانب، بيد ان ذلك لا يلغي حقيقة وهي ان العراق ما زال عرضة للتهديدات الارهابية، كما ان الانكشاف الاستراتيجي للعراق على الصعيد الاقليمي والدولي سيحول دون بلوغ العراق هذه الدرجة من التطور والاستقرار الامني، والانفتاح السياسي الخارجي بحكم الضغوط التي تواجه السياسة الخارجية العراقية.

ثالثا- مشهد الاستمرارية:

ينطلق هذا المشهد من مجموعة من المؤشرات التي سبق ذكرها في البحث وهي تنبع من واقع البيئة العراقية، ويقوم هذا المشهد على افتراض استمرار الوضع الامني على ما هو عليه مما سيؤثر بالوقت ذاته على استمرار السياسة الخارجية العراقية بالوتيرة نفسها دون احداث تطورات جوهرية وطفرة كبيرة في سياسة العراق الخارجية اقليميًا ودوليًا، وذلك لأن السلاح المنتشر والارهاب والتراجع الاقتصادي والتوترات الاجتماعية والتنافس الاقليمي والدولي وغيرها باقية دون أي انحسار، بل انها تزداد رغم اعتراض العراق ومحاولة فرض ارادته الاقليمية والدولية.

وعليه فمن وجهة نظر الباحث ان هذا المشهد هو الاقرب الى التحقق، أي استمرار الوضع على ما هو عليه دون احداث تغيرات كبيرة في مجال حركة السياسة الخارجية العراقية.

الخاتمة

أثر الواقع الامني الذي مر به العراق منذ العام 2003 بشكل كبير في سياسة العراق الخارجية، ويمكن ان نحدد مرحلتين اساسيتين مرت بهما التطورات الامنية في العراق الاولى بين 2003 – 2014، وشهدت هذه المرحلة التدخل العسكري الامريكي المباشر وتغيير النظام السابق بالقوة، وحل المؤسسات الامنية والعسكرية فترتب على ذلك موجات عنف غير مسبوقة لا سيما الارهاب وانتشار السلاح وتنامي قوة الفصائل المسلحة والعشائر، كما برز خلال هذه المرحلة الانتماء الاثني والمذهبي كمحرك رئيس للمجتمع العراقي ومؤثر ايضًا في سياسة العراق الخارجية، وقد كشف الانسحاب العسكري الامريكي في العام 2011 عن ضعف في قدرات الجيش والمؤسسة الامنية، واما المرحلة الثانية فبدأت منذ العام 2014 وفيها شهد العراق خرقاً غير مسبوق في تاريخه المعاصر والذي يتمثل بقيام داعش الارهابي باحتلال اجزاء من اراضيه، وعلى الرغم من نجاح القوات العراقية من دحره وطرده غير ان خلاياه ما زالت ناشطة وتقوم بعمليات ارهابية، ولا ينحصر التهديد الامني عند الارهاب، بل اسهمت التوترات الاجتماعية من نزاعات عشائرية وتدهور الوضع الاقتصادي واستشراء الفساد، فضلاً عن نقاط الضعف الموجود في الحدود وما لها من تداعيات خطره اثر بالغ في سياسة العراق الخارجية ولاسيما مع جواره الجغرافي، وهذا يدفعنا الى القول بان الواقع الامني بصورة عامة اثر سلبيًا على سياسة العراق الخارجية.وعلى هذا الاساس يتضح ان هناك ارتباط وثيق بين الواقع الامني والسياسة الخارجية العراقية، فقد انعكست تطورات الواقع الامني التي مر بها العراق منذ العام 2003 على طبيعة علاقات العراق الاقليمية والدولية، بل اثر هذا الواقع على طبيعة تحالفات العراق الاستراتيجية، فعلى الصعيد الاقليمي اصبح العراق ميدان للتنافس الاقليمي وتعزيز المصالح لا سيما بين ايران وتركيا.

واما على الصعيد الدولي فمثل الامن من ابرز العوامل المؤثرة في سياسة العراق الخارجية تجاه محيطة الدولي، ويبرز في هذا الخصوص سياسة العراق تجاه الولايات المتحدة، إذ حددت الاتفاقات الامنية المعقودة بين البلدين شكل هذه العلاقات، وطبيعة المساعدات الامريكية المقدمة الى العراق لاسيما في مجال دعم قدرات الجيش العراقي وتطوير مؤسساته الامنية، وفيما يتعلق بتاثير العامل الامني في سياسة العراق الخارجية تجاه روسيا فقد تعالت مطالبات بعض القوى السياسية بتوثيق العلاقات مع روسيا، واخراج القوات الامريكية من العراق لاسيما بعد الضربات الجوية التي تلقتها بعض المعسكرات العراقية التي تؤوي فصائل للحشد الشعبي ردًا على قيام بعض هذه الفصائل بمهاجمة القواعد العسكرية الامريكية وقوات التحالف الدولي، وعليه مثل العامل الامني والسياسي ضاغط قوي ومؤثر في توجيه السياسة العراقية تجاه روسيا والابتعاد عن الولايات المتحدة.

Conclusion

The security reality that Iraq has experienced since 2003 has greatly affected Iraq's foreign policy, and we can identify two main stages that security developments in Iraq went through, the first between 2003-2014, and this stage witnessed direct US military intervention and the change of the former regime by force, and the dissolution of security and military institutions As a result, Iraq witnessed unprecedented waves of violence, especially terrorism, the spread of weapons, and the growing strength of armed factions and clans. During this stage, ethnic and sectarian affiliation emerged as a major driver of Iraqi society and is also influential in Iraq's foreign policy. The US military withdrawal in 2011 revealed weakness In the capabilities of the army and the security establishment, and as for the second phase, it started since 2014, in which Iraq witnessed an unprecedented breach in its contemporary history, which is represented by the terrorist Daesh occupying parts of its lands, and despite the success of the Iraqi forces in defeating and expelling it, its cells are still active and carrying out terrorist operations. The security threat is not confined to terrorism, but social tensions such as clan conflicts, the deterioration of the economic situation and the spread of corruption have contributed, as well as weaknesses. What is in the borders and their dangerous repercussions have a profound impact on Iraq's foreign policy, especially with its geographic neighborhood, and this leads us to say that the security reality in general has a negative impact on Iraq's foreign policy.

On this basis, it is clear that there is a close link between the security reality and the Iraqi foreign policy. The developments in the security reality that Iraq has gone through since 2003 have reflected on the nature of Iraq's regional and

international relations. Rather, this reality has an impact on the nature of Iraq's strategic alliances. At the regional level, Iraq has become a field Regional competition and the promotion of interests, especially between Iran and Turkey.

On the international level, security is one of the most important factors affecting Iraq's foreign policy towards its international environment, and Iraq's policy towards the United States stands out in this regard, as the security agreements concluded between the two countries determined the shape of these relations, and the nature of American aid provided to Iraq, especially in the field of supporting capabilities The Iraqi army and the development of its security institutions, and with regard to the impact of the security factor on Iraq's foreign policy towards Russia, the demands of some political forces for closer relations with Russia, and the expulsion of US forces from Iraq, especially after the air strikes received by some Iraqi camps that shelter factions of the Popular Mobilization Some of these factions attack US military bases and the international coalition forces, and accordingly, the security and political factor is a strong and influential pressure in directing Iraqi policy towards Russia and away from the United States.